

المشكلة
الاقتصادية
في الأردن

المشكلة
الاقتصادية
في الأردن

الطبعة الأولى

رمضان المبارك ١٤٢٠ هـ - كانون الأول ١٩٩٩ م

هذا الكتيب أصدره حزب التحرير

دار الأمة

للطباعة والنشر والتوزيع

ص.ب. ١٣٥١٩٠

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ
ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ۗ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ
شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢٥﴾ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ
قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ
أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَعَاونَكُمْ وَأَيَّدَكُمْ
بِنَصْرِهِمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ
تَشْكُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾

[الأنفال: ٢٥-٢٦]

المحتويات

٥	آية الافتتاح
٦	المحتويات
٧	مقدمة
١٢	مشكلة الاقتصاد في الأردن
٣٤	المقومات الاقتصادية في الأردن
٤٣	العلاج الجذري لمشكلة الأردن الاقتصادية
٤٧	ملحق عن بعض الثروات المعدنية في الأردن
٥٠	توزيع خامات المعادن في الأردن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إنَّ البحث في اقتصاد بلد ما يتناول أمرين: الأمر الأول، المادة الاقتصادية، وهي الثروة الموجودة فيه، سلعاً كانت أو خدمات، من جهة تنميتها أو تأمين إيجادها، وهذا الأمر محله علم الاقتصاد، يبحثه العلماء المختصون كل حسب اختصاصه، فهو بحث في الوسائل والأساليب التي من شأنها أن تنمي الثروة، زراعية كانت أم صناعية أم بشرية. فتحسين الأراضي الزراعية ومقاومة التصحر، أو اعتماد الغاز بدل البترول في توليد الكهرباء، أو إعداد طواقم صناعية وزراعية، كل ذلك أمور علمية عالمية تؤخذ من أي مصدر كان، فهي من باب قول الرسول ﷺ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ».

والأمر الثاني، هو توزيع الثروة على أفراد المجتمع، ليتمكن كل فرد من حيازتها أو الانتفاع بها، من أجل إشباع حاجاته الأساسية من مآكل وملبس ومسكن ثم تمكينه من إشباع

حاجاته الكمالية. وهذا الأمر محله النظام الاقتصادي المنبثق عن عقيدة الأمة. فحقيقة المشكلة الاقتصادية هي توزيع الثروة على أفراد المجتمع، بينما السعي لحيازة الثروة مظهر من مظاهر غريزة البقاء، يندفع إليه الإنسان غريزياً من تلقاء نفسه، وُجد نظام أم لم يوجد.

إلا أَنَّهُ بعد هدم دولة الخلافة، وفرض النظام الرأسمالي على أكثر المسلمين، حصل خلط بين علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي، أُضيف إليه بالنسبة للمسلمين، تفتيت بلادهم دويلات متعددة، حرصاً من الكفار على إضعاف الأمة الإسلامية وإفكارها للقضاء عليها، فإن توافرت الثروات الطبيعية في بعض هذه الدويلات، فلا تتوافر فيها الطاقة البشرية الكافية لاستغلال هذه الثروات، وإن وجدت الأيدي العاملة والمهندسون والمخترعون في بعضها الآخر، شحت فيها الثروات، فيهاجر أبناؤها منها إلى غيرها طلباً للرزق.

وإن ما زاد الطين بلة في أعمال الكفار هو تنصيب حكام على هذه الدول، غرباء عن عقيدة الأمة وما ينبثق عنها من أنظمة، فكانوا حراساً للكفار وعقائدهم وأفكارهم، فطبقوا

أحكام الكفر على المسلمين، لإبعاد الأمة الإسلامية عن عقيدتها التي فيها نخصتها وعزتها.

فعلى الصعيد الاقتصادي، طَبَّق هؤلاء الحكام ما أملاه الغرب الكافر من أنظمة اقتصادية وضعية، ما أوقع الأمة في دوامة الخطط الاستعمارية لنهب ثروتها واستهلاك مقدراتها. وأصبحت الأمة تخضع لنظام اقتصادي مناقض لعقيدها، ما جعل أفرادها يعيشون في شخصية مزدوجة، فالمسلم اليوم يؤمن بصحة أحكام الإسلام، ويريد أن يحصل على المال وأن ينمي بالطرق الشرعية التي أباحها الله له، إلا أن القوانين الوضعية والظروف التي فُرِضت عليه من الدولة، تجعل هذه الطرق صعبة المنال في ظل النظام الرأسمالي الذي يعتمد الربا في كل معاملة، حيث أُبعدَ النظام الاقتصادي الإسلامي عن الأمة وعن معاملاتها.

ولم يكن أهل الأردن أحسن حظاً من إخوانهم في دول العالم الإسلامي الأخرى، فقد حَرَصَ الإنجليز بالذات منذ إنشاء هذا الكيان على أن يكون خالياً من المقومات الاقتصادية، وذلك كي يكون ويبقى مرتبطاً بهم وباليهود في وجوده

واقْتصاده، لأنه الكيان الذي رسم له الإنجليز أن يكون حارساً لأطول حدود للدولة اليهودية المغتصبة، التي تعهدت بريطانيا ابتداءً بإنشائها ثم المحافظة عليها.

فالمشكلة الاقتصادية في الأردن، وإن كان سببها النظام الاقتصادي الرأسمالي المطبق حالياً في الأردن، لكونه غير منبثق عن عقيدة الأمة الإسلامية، إلا أن هناك سبباً آخر، وهو تحكّم الدول الكافرة وفرضها (عن طريق الأنظمة والحكام) أساليب ووسائل لتنمية الثروات الموجودة في الأردن واستغلالها، وذلك برسم الخطط الاقتصادية العقيمة، وصرّف توجه الناس عن الأعمال المنتجة كالزراعة والصناعة إلى وظائف الخدمات.

والناظر إلى الواقع الاقتصادي في الأردن الآن، يلاحظ أنه يتردى نحو الأسوأ كما قال رئيس وزرائه في بيانه الوزاري في ١٩٩٩/١/٣م: "إن الاقتصاد في الأردن تجاوز مرحلة تباطؤ النمو إلى مرحلة التراجع... وبأننا نواجه ثلاث قضايا حادة: الوضع الاقتصادي، والبطالة، والفقر، والمياه..." وصرح في ١٩٩٩/٦/١٣م: "...وإنّ تحسين أوضاع الوطن كلها أمور لا تتم بثلاثة أشهر أو بستين، ولا في عهد حكومة واحدة..."

وبدل أن تتحول القروض والمساعدات الأجنبية والعربية إلى مشاريع ومصالح إنتاجية فقد تحولت إلى ديون تدفعها الأمة على حساب فقرها وجوعها، بينما ارتفعت أرقام أرصدة الحكام والمسؤولين في المصارف. وبدل أن تتولى الدولة مسؤوليتها في رعاية شؤون الناس، بدأت تبيع المؤسسات العامة للقطاع الخاص وللمستثمرين الأجانب، تاركة معظم الناس للفقر والمرض والجوع، وممكنة اليهود والأجانب وبعض رجالها من السيطرة على مقدرات الأردن الاقتصادية باسم الخصخصة والاستثمار.

فالثروات والأموال الموجودة في الأردن لو أحسن استغلالها وتوزيعها، لكفت سكان الأردن، ولعاشوا حياة اقتصادية أفضل من الحياة التي يحيونها. ولو وجد النظام الصالح لمعالجتها، ووجد المسؤولون المخلصون لإدارتها، لما عاشت فئة قليلة حياة البذخ والترف تمتلك القصور الفخمة والسيارات الفارهة، والملايين المكدسة في البنوك، بينما الباقون لا يجدون المأوى المناسب، ولا الطعام الكافي، ولا المال الذي يسد نفقات حاجاتهم الأساسية.

مشكلة الاقتصاد في الأردن

وجدت مشكلة الاقتصاد في الأردن مع وجود فكرة إنشاء إمارة شرق الأردن ككيان منفصل، فبتاريخ ١٩١٩/١/٣م وقّعت اتفاقية في لندن بين الأمير فيصل بن الحسين (ملك العراق فيما بعد) ممثل المملكة العربية الحجازية القائم بالأعمال نيابة عنها، وبين حاييم وايزمن (أول رئيس لدولة اليهود فيما بعد) ممثل المنظمة الصهيونية القائم بالأعمال نيابة عنها. وقد ورد في هذه الاتفاقية ما نصه:

"تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء، لتقوم بدراسة الإمكانيات الاقتصادية في البلاد، وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها، وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية، وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية، والإمكانيات الاقتصادية في البلاد".

وبهذه الاتفاقية سنة ١٩١٩م، وضعت بريطانيا واليهود

رؤية مستقبلية واضحة لربط البلاد العربية ومنها الأردن باليهود،
من ناحية اقتصادية.

وبعد سلسلة طويلة من الارتباطات العلنية والسرية بين
حكام الأردن وكل من بريطانيا واليهود، تم في
١٩٩٤/١٠/٢٦م توقيع اتفاقية "السلام" الأردنية (الإسرائيلية)
بين الملك حسين ملك الأردن، وإسحاق رابين رئيس وزراء
اليهود في وادي عربية، وفي المجال الاقتصادي من هذه الاتفاقية
تنص المادة "٧":

"١- انطلاقاً من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية
باعتبارهما دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة فيما بين
الدول والشعوب والأفراد من بني البشر، فإن الطرفين في ضوء
أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها، يؤكدان على رغبتيهما
المتبادلتين في تقرير التعاون الاقتصادي، لا بينهما فحسب، بل
وفي ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

٢- لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي:

أ- إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق

علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الآخر من قبل أطراف ثالثة.

ب- اعترافاً من الطرفين بأن العلاقات بينهما ينبغي لها أن تسير بهدى مبادئ الانسياب الحر، الذي لا يعترض شيء سبيله، يدخل الطرفان في مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي، بما في ذلك التجارة، وإقامة منطقة أو مناطق تجارة حرة، والاستثمار، والعمل المصرفي، والتعاون الصناعي والعمالة، وذلك لأغراض ترويج علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادئ يتم الاتفاق حولها، كما تقوم على اعتبارات إقليمية خاصة بالتنمية البشرية.

ج- التعاون ثنائياً، وفي المحافل المتعددة الأطراف، باتجاه تعزيز اقتصادياتهما، وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادي مع أطراف إقليمية أخرى".

كما وتنص المادة ١٣:

"١- سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل

نقلهم حرية الحركة في أراضيه، وفقاً للقواعد العامة المطبقة على مواطني الدول الأخرى ووسائل نقلهم. ولن يفرض أي طرف ضرائب أو قيوداً تمييزية على حرية الحركة على الأشخاص ووسائل النقل من أراضيه إلى أراضي الطرف الآخر.

٢- سيقوم الطرفان بفتح وإقامة طرق ونقاط عبور بين بلديهما، وسيأخذان بالاعتبار إقامة اتصالات برية واتصالات بالسكك الحديدية بينهما.

٣- سيستمر الطرفان بالتفاوض بشأن اتفاقيات النقل المتبادل في المجالات السابقة وغيرها، مثل المشاريع المشتركة، والأمان على الطرق (المروري)، ومعايير النقل، وترخيص المركبات، وممرات برية، وشحن البضائع، والحمولات، والقضايا المتعلقة بالأرصدة الجوية...".

وتنص المادة ٢٠: "يولي الطرفان أهمية كبرى للتنمية المتكاملة لمنطقة أخدود وادي الأردن، ليشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئية، والمشاريع المرتبطة بالطاقة والسياحة آخذين بعين الاعتبار الإطار المرجعي الذي تم التوصل إليه في إطار اللجنة الاقتصادية الثلاثية الأردنية - (الإسرائيلية)

- الأمريكية بهدف الوصول إلى خطة رئيسة لتنمية أخدود وادي الأردن. لذلك سيبدل الطرفان قصارى جهدهما لإتمام التخطيط والسير في التطبيق."

وتنص المادة ٢٣:

"يتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، على الترتيبات التي ستمكنهما من التنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات من ضمنها تنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة تجارة حرة، والتعاون في الطيران، ومحاربة التلوث، والأمور البحرية، والشرطة، والرسوم الجمركية، والتعاون الصحي..."

وبسرعة فائقة أصدرت الحكومة الأردنية قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤م بتاريخ ١٠/١١/١٩٩٤م جاء فيه:

"يتعهد الطرفان خلال ثلاثة أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة بتبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ولإنهاء أي التزامات دولية، وإلغاء أي تشريعات

تتناقض مع هذه المعاهدة".

وها هو الأردن الآن يعيش بين فكي كماشة هاتين الاتفاقيتين الموقعتين ما بين ١٩١٩م-١٩٩٤م، حيث تخللت هذه الفترة، اتفاقيات متعددة، دولية وإقليمية، سياسية واقتصادية، كانت بمثابة أنياب غرزت في جسم هذا البلد، حتى أصبح لقمة سائغة لليهود والكفار.

فبعد أن تألفت الإدارة المركزية الأولى فيه في ١١/٤/١٩٢١م، حضر إلى عمان السير هربرت صموئيل اليهودي، المندوب السامي البريطاني على فلسطين وشرق الأردن، وألقى خطاباً رسمياً على رؤساء العشائر والشيوخ والوجهاء أشار فيه إلى أنه قد قام بتعيين "جيليوس أبرامسن" رئيساً للمعتمدين البريطانيين، وتعيين سبعة مستشارين سياسيين بريطانيين لمساعدة الأمير عبد الله في الإشراف على سير الإدارة الجديدة. ومن سلطات وصلاحيات المعتمد البريطاني:

١. المراقبة العامة المالية.

٢. الإشراف على الشؤون الاقتصادية.

٣. الإشراف على منح الامتيازات الأجنبية.

٤. الإشراف على المعاهدات التجارية.

ونصت معاهدة ١٩٢٨م بين الإمارة وبريطانيا في المادة ١٢: "ما دامت واردات شرق الأردن غير كافية لسد النفقات العادية للإدارة التي تنفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية... فيؤخذ بتدبير إعانة من الخزينة البريطانية على سبيل هبة أو قرض".

وهكذا ظلت إمارة شرق الأردن تُديرها بريطانيا مباشرة حتى انتهت الحرب العالمية الثانية. ثم استدعي الأمير عبد الله إلى لندن ليتوّج ملكاً على الأردن عام ١٩٤٦م.

وبعد الحرب العالمية الثانية التي أوجدت تغييرات في الهيكلية الدولية، حيث خرجت أمريكا من عزلتها إلى العالم بقوتها العسكرية والاقتصادية، فأخذت تضع الركائز لسياستها عن طريق الهيئات والمؤسسات الدولية، والاتفاقات الاقتصادية، وذلك لفتح أبواب العالم لنفوذها، ولفتح الأسواق وكسر الحواجز أمام اقتصادها ودولارها، فكانت اتفاقية "بريتون وودز" سنة

١٩٤٤م بين الدول الغربية عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي تمخض عنها التوائم الثلاثة: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الجات.

أما التوأم الأول فهو "صندوق النقد الدولي" الذي انضمت الأردن إليه، ودخلت في اتفاقيات دولية متعددة كاتفاقية برشلونة، واشتركت في المؤتمرات الاقتصادية: كمؤتمر الدار البيضاء، ومؤتمر عمان، ومؤتمر قطر، وأقرت هذه المؤتمرات وشجعت هي وصندوق النقد الدولي على "الخصخصة" وهي نقل ملكية المؤسسات التي تملكها الدولة أو تديرها، إلى ملكية شركات محلية أو شركات أجنبية، وهذا يعني سلب المقدرات الاقتصادية من الدولة باسم الخصخصة، ما فتح الأبواب للشركات الأجنبية، لاستثمار أموالها في شراء هذه المؤسسات والسيطرة على اقتصاد الدول في العالم الثالث ومنها الأردن، لصالح الدول الكبرى الطامعة في بلاد المسلمين.

ولما كان لصندوق النقد الدولي صلاحيات الإشراف على ميزانية أية دولة مدينة، من أجل معالجة الاختلال في هذه الميزانيات، ارتمت دول العالم الثالث في أحضان هذا الصندوق

بسبب ما تعانيه من اختلالات مزمنة في ميزانياتها وفي هيكلية اقتصادها. فاضطرت لقبول القروض التي أوصى بها الصندوق، وعندما عجزت عن سدادها قام الصندوق بإعادة جدولة الديون مقابل شروط تضعها الدول الدائنة، ومن هذه الشروط:

أ- تخفيض سعر عملة الدولة المدينة، حتى تكون صادراتها أرخص من مثيلاتها دولياً، ما يؤدي إلى بيع طاقات وثروات البلد المدين بسعر زهيد، وارتفاع أسعار السلع محلياً بسبب انخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية. ففي روسيا - مثلاً - بعد تدخلات صندوق النقد الدولي هبط سعر الروبل الروسي من ٦ روبل إلى ٢٤ روبل للدولار الواحد، وبعد تعويم الروبل انخفضت قوته الشرائية ١٥٠ بالمائة من قيمته قبل التعويم.

ب- تخفيض المصروفات لرفع الأعباء عن الميزانية ويكون ذلك:

١- بتخفيض أو إلغاء المصروفات والخدمات التي تقدمها الحكومة للناس، في مجال الحاجات الأساسية كالمسكن والملبس والغذاء، والحاجات الضرورية كالتعليم والتطبيب. فتزداد تكاليف الحياة على الأفراد، ويعمم الجهل والمرض والفقير، كما حصل

في الأردن ومصر، حيث أُلغي الدعم الحكومي للمواد الضرورية لحياة الناس، كالخبز والسكر والأرز والحليب، ما رفع أسعار جميع المواد أكثر من (٢٠-٣٠) بالمائة.

٢- بتخفيض المصاريف على البحث العلمي الذي من شأنه أن يساعد على تطوير الصناعة والزراعة فيساعد على الاكتفاء الذاتي، وهذا التخفيض يجعل البلد عالة على غيره في كثير من الصناعات والمنتجات، ويعمه الفقر والبطالة.

٣- تخفيض المصروفات التي تقوم بها الدولة لبناء البنية التحتية، كالطرق والجسور ومحطات الكهرباء والمرافق العامة، وإحالة ذلك على بعض الشركات المحلية أو الأجنبية، ما يؤدي إلى تحكُّم هذه الشركات بمصائر الناس، فتفرض عليهم خططها وأسعارها من جهة، ومن جهة أخرى تستغل طاقاتهم إلى أقصى حد لزيادة أرباحها، مقابل أجور زهيدة. وعادة ما تكون الشركات الكبرى الأجنبية عابرة القارات "المتعددة الجنسيات" هي صاحبة الحظ الأوفر في استثمار هذه المشاريع الكبرى، بسبب خبرتها وقدرتها التمويلية.

ج- زيادة موارد الميزانية عن طريق فرض الضرائب ومنها:

١- فرض ضريبة الطاقة، وذلك بزيادة أسعار الطاقة والمشتقات النفطية كما حصل في الأردن ومصر، فقد وصلت هذه الزيادة في مصر إلى ٥٢ بالمائة من القيمة السابقة، وهذه الضريبة تؤثر في جميع القطاعات الخدمية كالكهرباء والماء والنقل والصناعة والزراعة، فتفقد المشاريع القائمة عليها قدرتها على المنافسة الدولية، بالإضافة إلى رفع تكاليف أعباء المعيشة.

٢- فرض ضرائب إضافية كضريبة المبيعات، ما يمسّ جميع فئات الشعب، حيث يزداد ارتفاع الأسعار، فيلحق الضرر المحقق بالمستهلك، وحيث يقل الإقبال على السلع فيلحق الضرر بالمنتج والمصدر. وقد ارتفعت ضريبة المبيعات في الأردن أخيراً لتصبح ١٣ بالمائة. بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي.

٣- الخصخصة: وذلك ببيع المنشآت والمؤسسات العامة للقطاع الخاص لتمويل الميزانية، وهي سياسة فرضها صندوق النقد الدولي على الدول المدينة لسد العجز في موازنتها، لكي يضمن للدول الكبرى الدائنة أموالها من جهة، ومن جهة أخرى لكي يتيح للشركات الكبرى التابعة لتلك الدول شراء تلك المنشآت والمؤسسات بسعر منخفض في البورصة، وليس بقيمة

المنشآت الفعلية أو بسعر إعادة الإنشاء. ومن هنا جاء اشتراط وجود الشريك الاستراتيجي في عملية الخصخصة، وأريد به الشريك الأجنبي.

ومن الأمثلة على ذلك "الملكية الأردنية" للطيران التي تعمل الدولة على خصخصتها خلال أقل من سنتين، وهناك تفويض لعقد اتفاقية بين "الملكية الأردنية" والمستشار المالي والمستشار القانوني من أجل إعادة هيكلية الشركة، والمستشاران شركتان: فرنسية وبريطانية. وتشمل الخصخصة ما نسبته (٣٠-٤٠) بالمائة من الشركة لتشغيل الشريك الاستراتيجي، وستحمل الدولة أكثر من ٦٠٠ مليون دينار هي ديون الشركة.

وقد جاء في مذكرة الحكومة الأردنية إلى مدير صندوق النقد الدولي قبيل منتصف عام ١٩٩٩م ما نصّه: "تنوي المؤسسة الأردنية للاستثمار بيع أسهمها في ما لا يقلّ عن (١٠) شركات خلال عام ١٩٩٩م، منها ما لا يقلّ عن (٣) شركات مع نهاية شهر أيلول...". وقد أقرت الحكومة عرض بيع ٤٠ بالمائة من شركة الاتصالات. لشريك استراتيجي، وأقرت خصخصة الجزء الأساسي من سكة حديد العقبة. وكانت

الحكومة قد باعت ٣٣ بالمائة من شركة الإسمنت، ووافقت على إعطاء شركة أمريكية حق استخراج "البروميد" من البحر الميت، تلك المادة التي تدخل في صناعة القنابل، وفي صناعة وقود الطائرات.

د- وضع برنامج تكشف تلتزم به الدولة المدينة وهذا يشمل:

١- رفع نسبة الربا على الإقراض المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى أن يُفضّل أصحاب الأموال وضع أموالهم في البنوك بدلاً من استثمارها في المشاريع الاقتصادية، لأن وضعها في البنوك سيدير عليهم دخلاً عالياً ومضموناً لارتفاع نسبة الربا على الأموال المودعة. بينما استثمارها في المشاريع الاقتصادية سيجعل أرباحهم قليلة أو غير مضمونة. ما يؤدي إلى الشلل الاقتصادي، فيقل إنشاء المشاريع الجديدة بسبب ارتفاع نسبة الربا.

٢- زيادة الضرائب وتقليص إنفاق الدولة على المرافق العامة لرفد ميزانية الدولة، ما يؤدي إلى وقف دعم السلع الاستهلاكية، وتجميد أجور الموظفين، وغلاء الأسعار، وزيادة البطالة والفقر.

وأما التوأم الثاني وهو البنك الدولي، الذي عُهد إليه القيام بالمشاريع الضخمة لإعمار أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية، وربطت ميزانيات الدول المشاركة بصندوق النقد الدولي للإشراف عليها ومعالجتها، وأوكل إلى منظمة الجات صلاحيات فتح الأسواق على مصاريحها، بإزالة الحواجز الجمركية ما عدا نسباً ضئيلة. وهذا البنك يعتمد إلى دعم الدول (النامية!) لبناء بنيتها التحتية، ولكنه ينتقي المشاريع التي لا تعود بالربح على الدولة، مثل المشاريع السياحية ومشاريع تحسين البيئة ومشاريع الصحة الإنجابية (لتقليل عدد السكان) ومشاريع المحافظة على التراث الإنساني. كذلك مشاريع استخراج الخامات التي تحتاجها الدول الصناعية، والتي من شأنها بيع خامات وثروات الأمة للدول الصناعية بأبخس الأثمان. ويتعد البنك عن إقامة المشاريع الأساسية التي تخدم مصالح الناس، كالمطارات والموانئ. ومحطات الكهرباء والطرق والجسور والسدود، التي تعتبر ضرورية لنمو الصناعة والزراعة وتشغيل الأيدي العاملة. فيكون البنك بعمله قد أغرق الدولة بالديون، وعطلَّ عجلة النمو الاقتصادي عن السير، وزاد في البطالة والفقر، وساعد على نهب ثروات الأمة. وقد جاء في كتاب استقالة أحد كبار موظفيه، "بيير جلان"

من بلجيكا، ما يلي: (كنت آمل في الماضي أن البنك الدولي سيساهم في إنماء مسؤولية مشتركة تجاه مستقبل الشعوب الأقل حظاً في العالم، ولكنه لم يكن كذلك. الفقر يزداد... الجوع يقتل بالتأكيد أكثر من الحروب... والحلول المقترحة من البنك الدولي من أجل التنمية هي الدواء المسموم...).

وأما التوأم الثالث وهو منظمة "الجات" التي صارت تُعرف باسم "منظمة التجارة العالمية" فإنها وإن لم تصبح فاعلة إلا في أوائل التسعينات، فإنها عمدت إلى كافة فروع الإنتاج في الدول، وربطتها بقوانين واتفاقيات تعود في أكثرها لصالح الدول الكبرى، وللشركات متعددة الجنسيات "عابرة القارات" بينما تعود على (الدول النامية!) بالضرر الكبير.

فهي تدعو إلى إزالة الحواجز الجمركية بين الدول وفتح أسواقها أمام السلع، بحجة تنشيط الحركة التجارية وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتطالب الدول بتطبيق قانون الملكية الفكرية. وهذا يؤدي إلى فوائد جمة بالنسبة للدول الصناعية الغربية، بينما يؤدي إلى كوارث اقتصادية بالنسبة للدول "النامية!"، فيإزالة الحواجز الجمركية وفتح الأسواق تسمح بتدفق سلع وبضائع

الدول الصناعية الكبرى إلى أسواق الدول "النامية"، ما يضرب الصناعات والمنتجات المحلية في الدول النامية التي لا تملك منافسة منتجات الدول الكبرى لا سعراً ولا نوعاً، كما يزيد من مبيعات وأرباح الدول الكبرى. أمّا تطبيق قانون الملكية الفكرية فإنّه يجبر أصحاب المصانع في الدول النامية على دفع جزءٍ من أرباحهم إلى الشركات والدول الصناعية صاحبة براءة الاختراع، وذلك عن كل جهاز أو دواء أو منتج تعيد هذه الدول تركيبه أو تصنيعه.

وقد أحالت الحكومة الأردنية إلى مجلس النواب في دورته الاستثنائية، في شهر آب من عام ١٩٩٩م مشروع قانون براءة الاختراع لعام ١٩٩٩م ليتناسب مع شروط انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وقد جاء في المادة (٢١) بند (١/أ): "منع الغير إذا لم يحصل علي موافقة مالك البراءة من صنع ذلك المنتج أو استغلاله أو استخدامه أو عرضه للبيع أو بيعه أو استيراده، إذا كان موضوع البراءة منتجاً..."

وإمعاناً في الغزو الاقتصادي، سلكت الدول الصناعية الكبرى طريقة حديثة لاستغلال الطاقات البشرية في الدول

النامية باسم العولمة، وأبرز ما فيها هو عولمة الشركات الكبرى عن طريق فتح فروع لها في دول العالم الثالث، حيث الأيدي العاملة الرخيصة، لتصنيع ما تريد من سلع بكلفة رخيصة، وبأسعار منافسة. وما تبع ذلك من قوانين الاستثمار والخصخصة، التي مكَّنت هذه الشركات من شراء مؤسسات وشركات "الدول النامية"! لتحل محلها في التصنيع والاستثمار. فباسم العولمة تكون الدول الصناعية الكبرى قد سيطرت على الصناعة في العالم، وحققت أرباحاً خيالية، وفي الوقت نفسه زادت من نفوذها وسيطرتها على الشعوب والدول ومنهم المسلمون. ناهيك عن بث ثقافتها وفرضها على العالم عبر المحطات الفضائية على شاشات التلفاز و"الإنترنت".

وهكذا ترتبط "الدول النامية!" ومنها الأردن، بذيل الدول الكبرى، عن طريق هذه التوائم الثلاثة وما ينبثق عنها، وتلتزم بقوانين ضررها واضح ولا نستطيع الفكك منها، فالضرر يتفاقم، والداء يستشري، فلا بنى تحتية صلبة، ولا تشريعات اقتصادية صحيحة مطبقة، ولا كفاءة أو إخلاص في القائمين على أمور الاقتصاد، فتراهم يبنون اقتصاد بلادهم على أوهام رقمية

وحسابات مفترضة، ويمتّون الناس بأمني ونتائج مفرحة، لا تفتأ أن تتحول إلى فقر وبطالة ومديونية، وارتماؤ في أحضان الدول الاستعمارية الدائنة.

هذه هي حال الأردن: انتفاؤ في الهيكلية الاقتصادية، وأرقام ونسب مذهلة عن المشاريع المقترحة، ولكن الديون تعد ببالين الدولارات، وخدمتها السنوية من الفوائد الربوية تعد بمئات الملايين، وكلما جاءت حكومة حمّلت سابقاتها مسؤولية تفاقم سوء الأوضاع وارتفاع الأسعار. فتضع الخطط والمعالجات لإيقاف الوضع المتردي نحو الهاوية، ولكن رياح العوامة والخصخصة التي تسير معها الدولة، تعصف بهذه الخطط والمعالجات، ليزداد الأردن فقراً وضعفاً وارتباطاً بالدول الكافرة ولا سيما اليهود. فالناظر إلى واقع الأردن الاقتصادي يلحظ أنه مثقل بالديون الخارجية، وأن ميزانيته السنوية مثقلة بخدمات هذه الديون، فقد بلغت خدمات الديون للسنوات الثلاث الماضية على النحو التالي:

العام	خدمة الديون
١٩٩٧م	٧٩٠ مليون دولار
١٩٩٨م	٧١٧ مليون دولار
١٩٩٩م	٧٧٤ مليون دولار

وقد جاء في تقرير البنك المركزي الأردني لعام ١٩٩٨م، أنّ نسبة المديونية الخارجية والداخلية على الأردن تساوي ١١٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

فكان للخصخصة والعملة آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد، في الأردن وفي غيره من البلاد الإسلامية، منها:

١- تركيز أدوات الإنتاج والثروات في أيدي بعض الأفراد أو الشركات، ما يؤدي إلى سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع. فبعضهم يملك الملايين وكثير منهم تحت عتبة الفقر.

٢- فتحت الحكومات في العالم الإسلامي، ومنها الأردن، باسم الخصخصة والعملة، أبواب بلادها أمام المستثمرين

الأجانب باسم الشريك الاستراتيجي القادر على الشراء وعلى الإدارة، ما يسهل للدول الأجنبية السيطرة على البلد سياسياً واقتصادياً، وجني الأرباح من مشاريعها على حساب ثروة البلد. فازدادت المدن الصناعية المشتركة التي يملك اليهود والأجانب معظمها.

٣- بيع الدولة بعض المؤسسات الحكومية، كالاتصالات والكهرباء وسكك الحديد وغيرها من الملكية العامة. وبذلك تتخلى الدولة عن مسؤوليتها في رعاية شؤون رعيته، ما يجعل أكثر الناس عاجزين عن الحصول على الحاجات الضرورية كالتعليم والتطبيب.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ تصرف الدولة بالملكية العامة مخالف لأحكام الإسلام، التي حددت أنواع الملكية العامة وحددت من له حق التصرف بها. فعَرَّفَ الإسلام الملكية العامة بأئها: "إذن الشارع للجماعة بالاشتراك في الانتفاع بالعين" وقد حددها بثلاثة أنواع:

أولاً: مرافق الجماعة التي إن لم تتوفر في جماعة تفرقوا في طلبها، كالماء والمراعي ومصادر الطاقة، قال ﷺ: «**الْمُسْلِمُونَ**

شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْكَأِ وَالنَّارِ». وقال ﷺ «ثَلَاثٌ لَا يُمْنَعْنَ: الْمَاءُ، وَالْكَأُ، وَالنَّارُ»، وورد أن رسول الله ﷺ قد أباح لبعض الأفراد امتلاك الماء الفائض عن حاجة الجماعة، فاستنبط من هذه الأدلة أن كل شيء يتحقق فيه كونه من مرافق الجماعة، (أي إن لم يتوفر تفرقت الجماعة في طلبه)، يُعتبر ملكية عامة، سواء أكان من هذه الثلاثة أم من غيرها.

ثانياً: المعادن العِدِّ كالمناجم، فقد رُوي عن أبيض بن حمّال: «أَنَّهُ وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَقَطَّعَهُ الْمِلْحَ فَقَطَّعَ لَهُ، فَلَمَّا وُلِيَ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ: أَتَدْرِي مَا قَطَّعْتَ لَهُ؟ إِنَّمَا قَطَّعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعِدَّ. قَالَ: فَانْتَزَعَهُ مِنْهُ»، فشبّه منجم الملح بالماء العِدِّ لكثرتِه. وهذا يشمل كل منجم، كالحديد والبتروال والغاز والفوسفات والنحاس وما شاكلها.

ثالثاً: الأشياء التي طبيعة تكوينها تمنع اختصاص الفرد بها، كالبحار والأنهار، والغلاف الجوي والهواء، وما شابهها.

وأما المصانع فإنها تأخذ حكم ما تصنع، فإن أنشئت لتصنيع ملكية عامة كانت المصانع ملكية عامة، كمصانع توليد الكهرباء الحرارية والاتصالات، لكون الأولى تنتج النار، ولكون

الثانية تستعمل الملكية العامة من طرقاؑ وفضاء. وإن أنشئت
المصانع لتصنيع ملكية فردية كانت ملكية فردية؁ كمصانع
السيارات والنسيج والأغذية وما شاكلها.

هذه الأنواع الثلاثة ملكية عامة؁ لا يجوز للأفراد بصفتهم
الفردية أو للدولة أن يمتلكوا شيئاً منها؁ ويكون دور الدولة فيها
مقتصرأً على الإشراف؁ وعلى تمكين الرعية من الانتفاع بالملكية
العامة فردأً فردأً؁ فلا يجوز للدولة أن تبيعها أو أن تُملكها لأيِّ
كان؁ لأنها ليست ملكية لها؁ فيكون بيع الدولة أيِّ جزء منها
أو تأجيرها اعتداءً على الملكية العامة؁ وهو حرام شرعأً؁ يحرم على
الأمة أن ترضى به أو أن تسكت عنه.

المقومات الاقتصادية في الأردن

تعتمد أيّة دولة في بنائها الاقتصادي على دعامة أو أكثر من الدعائم الثلاث: الزراعة والصناعة والتجارة.

أما الزراعة، ففي الأردن من الأراضي الزراعية ما يكفي إنتاجها أغلب حاجاته، فالأردن جزء من بلاد الشام، وفيه جزء من سهول حوران المشهورة بإنتاج الحبوب وبخاصة القمح. ومناخ الأردن المتنوع ما بين الصحراء والمرتفعات والأغوار، يجعل أراضيه صالحة لأكثر من دورة زراعية. إلا أنّ الزراعة في الأردن أُهملت من قبل الدولة، التي فرّطت بمياه نهر الأردن لليهود، ومنعت المزارعين من حفر آبار مياه جديدة. كما فعلت في منطقة وادي عربة المحاذية للأراضي التي منحتها لليهود في اتفاقية السلام الخيانية معهم. وفي هذا العام ١٩٩٩م، أعلنت الحكومة الأردنية عن تخفيض مياه الزراعة بمقدار (٣٠-٤٠) بالمائة بحجة الجذب وقلة الأمطار.

وإن سياسة الدولة في الأردن تجاه الزراعة وعدم تطويرها

جعلت المزارعين يتجهون إلى الوظائف الحكومية، وإلى هجر أراضيهم أو بيعها لاستثمار أموالهم في بناء البيوت. ناهيك عن عدم التخطيط للمحافظة على الأراضي الزراعية، أو استصلاح أراضٍ جديدة للزراعة، فتوسعت المدن، وأقيمت الأندية والملاعب والمعارض على الأراضي السهلية الخصبة، كما حجزت أراضي أخرى لإقامة محميات عليها للحيوانات البرية، أو للأشجار الحرجية بدل استغلالها لزراعة المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة.

وكان على الدولة أن تعمل على تعميق الزراعة وتوسيعها، أمّا التعميق لزيادة الإنتاج وتحسينه فيتم بنشر الأساليب والوسائل الحديثة بين المزارعين، والعناية بتوفير البذار وتحسينه، وبأن تعطي الدولة المال اللازم للعاجزين هبة وليس قرضاً. وأمّا التوسيع فيكون بتشجيع إحياء الأرض الموات، وإقطاع الدولة أراضي للقادرين على زراعتها، ثم بتوجيه المزارعين إلى زيادة الإنتاج من المواد الغذائية الاستراتيجية كالقمح وغيره.

وأما الصناعة، فإنّها اليوم العمود الفقري لاقتصاد أية دولة،

فبالصناعة تستغل الدولة جميع مواردها الطبيعية من أراض زراعية، ومن ثروات معدنية. وبالصناعة تجعل ميزاتها التجاري راجحاً، وبالصناعة تشغل جميع أبنائها، فتقضي على البطالة والفقر، ويُفسح المجال أمام منتجاتها للمزاحمة في الأسواق العالمية.

والصناعة المقصودة، هي الصناعة الثقيلة، وهي صناعة المصانع التي تصنع الآلات، وليست استيراد هذه المصانع أو قطع غيارها من الدول الصناعية. فجعل البلد بلداً صناعياً، لا يكون بشراء مصانع النسيج والورق والدواء وسكب الحديد وغيرها، وإنما يكون بصنع آلات هذه المصانع، لأن إيجاد الصناعة الثقيلة في الدولة، يوفر لها أن تبني أي مصنع تريد بصناعتها هي، لا بصناعة غيرها، لأن ارتباط صناعة أية دولة، فيما يتعلق بقطع الغيار ونوعية الإنتاج بدول أخرى، يجعل هذه الدول تتحكم في هذه الدولة سياسياً وصناعياً.

فبالصناعة الثقيلة تتحكم الدولة في ثرواتها المعدنية كالنفط والحديد والنحاس وغيرها. وبالصناعة الثقيلة تطور أسلحتها

اللازمة لضمان أمنها وحماية مبدئها ونشر عقيدتها.

والأردن ليست فيه صناعة ثقيلة، فهو بلد غير صناعي، لأنه يستورد ما لديه من آلات من الخارج، ما يجعله مرتبطاً بسياسة هؤلاء المصدرين، يتحكمون به كما يشاءون، فكم من مصنع توقف بسبب عدم وجود قطع غيار، وكم من سلاح ومن جهاز أُحيل على التقاعد بسبب عدم وجود قطعة صغيرة.

فالصناعة الثقيلة - أي صناعة الآلات - هي أساس الصناعة. وبدونها لا تكون صناعة، ولا يكون البلد بلداً صناعياً، وإن كان مليئاً بالمصانع المستوردة، والأسلحة المكدسة.

والقول بأن الصناعة الثقيلة تحتاج إلى مهندسين وفنيين وإلى وسط صناعي، وإلى أموال طائلة، هو تدليس ومسوّغ للتقاعس، لأن لدى الأردن من العلماء والفنيين الذين يعملون في الخارج العدد الكبير، وأما الأموال التي تنفق في إقامة المدن الرياضية والسياحية والحفلات وسفريات المسؤولين، فإنها كافية لوضع أساس لهذه الصناعة الضرورية.

وأما التجارة، كدعامة اقتصادية، فالمقصود بها التجارة

الخارجية، لا التجارة الداخلية. وفي الأعمّ الأغلب عندما يكون الميزان التجاري لصالح الدولة. فإن ذلك مؤشر على قوة اقتصادها وصحته، وبقدر الحجم الزراعي والحجم الصناعي المتوفرين في البلد، ووفرة إنتاجه وجودته، يكون مجرى التجارة في صالحه، فالتجارة الخارجية الراجحة تزيد ثروة البلد.

وبما أن الأردن ليس لديه الآن من الزراعة ما يكفي ساكنيه، وليس بلداً صناعياً، فميزانه التجاري خاسر دائماً، يستهلك أكثر مما ينتج، ويستورد أكثر مما يصدر. فهو سوق استهلاكية. وسيصبح بعد قوانين الخصخصة والاستثمار، مركزاً للشركات الصناعية الأجنبية التي ستستفيد من رخص الأيدي العاملة فيه.

أما ما يُسمى "صناعة" السياحة، التي يُعول عليها بعض المسؤولين والمعرضين في الأردن فإنها صنعة الضعفاء والمتسولين، الذين ينتظرون شفقة الآخرين، ليشتروا منهم علبه كبريت أو زجاجة ماء. فضلاً عن أن الأردن اشترك في التسويق السياحي مع اليهود، الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أَمْ هُمْ نَصِيبٌ مِّنْ

الْمَلِكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴿٣٩﴾، فاستأثروا بالسياحة
المربحة لأنفسهم، وتركوا للأردن الفتات.

كما أنّ الناس في الأردن لا يستطيعون منافسة اليهود في
مجال السياحة، وذلك لقرب ثقافة اليهودي وعاداته من الغربي،
وبُعد ذلك عن ثقافة المسلمين وسلوكهم. فالغربي يتوقع في
سياحته أن يُرَقَّه عنه بالخمور والنساء، ولا يتورع عن فعل ما
يشاء في الشارع العام، وهذا متوفر عند اليهود، ولا ضير عندهم
فيه. فكيف يقبل المسلم في الأردن بهذه الأعمال من أجل
"تنشيط السياحة"، إلا إذا كان القصد من استثمار السياحة
هو إفساد المسلمين في الأردن! ونُذَكِّر هؤلاء بقوله تعالى:
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٩﴾.

كما أنّ اعتماد الأمة في اقتصادها على السياحة هو ضرب
لمكانة الأمة واقتصادها، إذ ما هي الوظائف التي ستؤمّنها
السياحة لأبناء الأردن؟! هل بتوظيفهم عمالاً في المطاعم
والفنادق... أم أدلاء سياحيين وسائقي سيارات؟! وما هي

الدخول التي سيجنيها أبناء الأردن من هكذا وطائف؟!!

وإنَّ هذه الدعائم الثلاث للاقتصاد: الزراعة والصناعة والتجارة، حتى وإن وُجدت مجتمعة في دولة ما، فإنها لا تكفي لأن تُنهض الدولة اقتصادياً، بل هذه الدعائم بحاجة إلى نظام صالح ينظمها، كي يُستفاد منها، وحتى تُوزَّع السلع والخدمات الناتجة عنها على رعايا الدولة ليتمَّ إشباع حاجات الأفراد الأساسية، من مأكَلٍ وملبسٍ ومسكن، إشباعاً كلياً، ويضمن لهم إشباع حاجاتهم الضرورية من تعليم وتطبيب وأمن، ويعمل على تمكينهم من إشباع حاجاتهم الكمالية بقدر الإمكان.

والآن كيف يتسنى لبلد مثل الأردن، وُجد ليكون عالية على غيره وتابِعاً للأجنبي، وحيلَ بينه وبين استغلال ثرواته، وحرَمَه الكفار والعملاء من أن يبني أية دعامة من دعائم الاقتصاد، كيف يتسنى له أن ينهض اقتصادياً وهو يعتمد على غيره من الدول في تسيير سياسته والإنفاق على شعبه؟! ينتظر المساعدات والقروض من الأجانب (التي يذهب معظمها، بسبب الفساد، إلى أرصدة الحكام ومحاسبيهم)، كما ينتظر

الأوامر منهم، وبخاصة أنه لا يوحد في الأردن تخطيط اقتصادي ذاتي، أو سياسة اقتصادية خاصة به، وإنما يسير على غير هدى في تيار السياسات والاتفاقيات الاقتصادية الدولية، كالعولمة والخصخصة وتعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المسمومة كما ذكر (بيير جلان).

كيف ينهض الأردن اقتصادياً وقد فتح بابه على مصراعيه للمستثمرين الأجانب وبخاصة اليهود، الذين ربطوا اقتصاده وسياسته بهم، من مدن صناعية ومشاريع مشتركة، ومناطق حرة؟!!

وكيف ينهض وقد استجاب حكام الأردن لهذا الربط، فسنوا القوانين التي تجيز لليهود أن يمتلكوا الأراضي والعقارات والمصانع في الأردن، ما يساعد على تمكينهم من مقدرات الأردن ومن أهل الأردن وأرضه؟!!

وقد صرح الملك عبد الله الثاني في زيارته الأولى لدول الخليج: "إن تحسين علاقتنا مع العرب ليست على حساب علاقتنا مع (إسرائيل)"، فعلاقة حكام الأردن مع اليهود مقدّمة

على أية علاقة، سواءً مع رعيّتهم أم مع غيرهم من المسلمين والعرب.

وقال رئيس وزرائه عبد الرؤوف الروابدة في بيانه الوزاري بصدّد حديثه عن السلام مع اليهود: "إنه خيارنا الاستراتيجي... وعلينا أن نضمن له الدوام والاستمرار والقبول الشعبي والحرص عليه..."، فهذه العلاقة الحميمة بين حكام الأردن واليهود، لن تجر على الأردن إلا الويل والفقر والدمار، لأنّ عداة اليهود للمسلمين عداة عقدي ثابتة، ولا يمكن أن يتحول إلى صداقة أو خير أو إلى علاقات طبيعية ما داموا يهوداً، قال تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا...﴾. فكيف يرجى الخير من أعدائه، وبخاصة إن كانوا يهوداً!؟

العلاج الجذري لمشكلة الأردن الاقتصادية

إن الأردن من حيث هو ككيان مشكلة بحد ذاته، والمشكلة الاقتصادية فيه هي مشكلة سياسية، أو نشأت عن تراكمات سياسية، فالعلاج الجذري لها لا يكون بالتخطيط الاقتصادي فقط، ولا بالخطط التنموية الثلاثية أو الخمسية، وإنما يكون علاجها علاجاً سياسياً، فالنظام القائم حالياً، بما يحمل من ولاء فكري للغرب، وارتباط بالإنجليز واليهود، اختار نظاماً اقتصادياً جعله على الحال الذي ذكرنا. فعلاجه إنما يكون بتغيير النظام السياسي القائم فيه، وإقامة نظام قائم على أساس الإسلام. ولا يكون ذلك إلا أن يعود هذا البلد جزءاً من محيطه، أي ولايةً من ولايات دولة الخلافة، كما كان في السابق. فعلى أبنائه المخلصين أن يجتدوا في العمل مع غيرهم من المسلمين لإعادة دولة الخلافة التي تحكمهم بالإسلام: النظام الذي يحل جميع مشكلات المسلمين في بلادهم، سواء أكانت سياسية أم

اقتصادية أم غير ذلك، لأن النظام الاقتصادي في الإسلام هو النظام الوحيد الذي يكفل للناس إشباع حاجاتهم الأساسية فرداً فرداً، ويمكّنهم من العمل لإشباع حاجاتهم الكمالية، وهو النظام الوحيد الذي حدد المشكلة الاقتصادية الحقيقية، فبين أنها توزيع الثروة على الأفراد، وليست إنتاج الثروة أو امتلاكها، لأنَّ امتلاكها مظهر من مظاهر غريزة البقاء الموجودة لدى كل إنسان، يندفع إليه الإنسان تلقائياً.

أيها المسلمون!

إنَّ مسؤولية تغيير هذا الواقع السيئ في الأردن وفي غير الأردن هي مسؤولية كل مسلم، وإنَّ التقصير في هذه المسؤولية إثم يترتب عليه عذاب من الله، وإنَّ ممارسة الأعمال المحرّمة، كالربا، والمتاجرة مع اليهود، أو بيع الأراضي للمستثمرين الكفار الأجانب، بمن فيهم اليهود، أو السكوت عن مثل هذه الأعمال، حرام وجريمة يستحق فاعلها العقوبة في الدنيا والعذاب في الآخرة. كما أنَّ الظروف الحالية التي فرضت على المسلمين، لا تُعطي أحداً رخصة شرعية للقيام بمثل هذه الأعمال، بل

عليهم أن يرفضوا كل ما هو حرام وأن يجتنبوه، وأن يحاسبوا حكاهم المحاسبة الشرعية المطلوبة، ولو أدى ذلك إلى دفع حياتهم ثمناً لهذه المحاسبة، الثمن الذي يتضاءل أمام الثواب الذي أعدّه الله لهم، قال ﷺ: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْرَةُ بِنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ فَقَتَلَهُ».

وإنَّ الأردن، أو الكويت، أو البحرين أو غيرها من الدول القائمة في العالم الإسلامي، حتى وإن ملكت الدعائم الاقتصادية، فهي عاجزة عن أن تستمر في منافسة الدول الكبرى، وعاجزة عن الاحتفاظ بثروتها الاقتصادية، لأن الاقتصاد جزء لا يتجزأ من النظام السياسي، ولا يمكن أن يكون لأية دولة شأن اقتصادي، إن لم يكن لها وجود سياسي مبدئي، يمتلك القوة القادرة على حفظ الثروة وحمايتها وتنميتها ثم توزيعها التوزيع العادل على أفراد الرعية. وهذه القوة بالنسبة للمسلمين موجودة في الإسلام، فبدون عودتهم إلى الإسلام عقيدة ونظام حياة، لا يمكن أن تقوم لهم قائمة، ولا يمكن أن يكون لهم شأن في العالم، سياسياً كان أو اقتصادياً أو عسكرياً، مع أنهم يملكون

الطاقات البشرية الهائلة، والثروات المعدنية والزراعية الزائدة عن حاجاتهم. فألى العمل الجاد ندعوكم أيها المسلمون في الأردن وفي غير الأردن لإعادة دولة الخلافة بالطريقة الشرعية، لتكونوا أهلاً للنصر الذي وعدكم الله سبحانه وتعالى به في قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٤٥﴾﴾.

• ملحق عن بعض الثروات المعدنية في الأردن

الزيت الصخري في الأردن

أماكن وجود الزيت الصخري:

١ - جرف الدراويش	٢ - سواقة
٣ - الريشة، الاجفور	٤ - اللجون
٥ - خان الزبيب	٦ - أم الغدران
٧ - منطقة معان	٨ - السلطاني
٩ - غرب المغار	١٠ - منطقة خو، شمال الزرقاء

وحسب إحصائيات شركة Lurgi & klockner
الاستشارية، فإن مشتقات الزيت الصخري في الأردن ستكون
على النحو التالي:

الكمية يومياً	الناتج (المشتق)
١٥١٢ طناً مترياً	نפט
٥٣٥٠ طناً مترياً	غاز
١٤١٦ طناً مترياً	كبريت نقي

وسيكون العائد الإجمالي السنوي من استخراج وتكرير
الزيت الصخري:

١٣٨,٦ مليون دينار للبتروول.

٤٥,٥ مليون دينار للكبريت والكهرباء المولدة.

جدول يبين كميات الأيونات الرئيسة المذابة في مياه البحر الميت مقدرة بآلاف ملايين الأطنان (بلايين الأبتنان):

الأيون (المعدن)	الكمية الإجمالية
مغنيسيوم	٥,٥٤٠
صوديوم	٥,٣٣٠
كالسيوم	٢,٣٠٠
بوتاس	٩٠٠
كلور	٢٣,٩٢٠
بروميد	٦٩٠
كبريتات	٦٠
بايكربونات	٣٠

توزيع خامات المعادن في الأردن

الاحتياطي	أهم مناطق وجوده	الخام
٢ بليون طن	البحر الميت	البوتاس
غير مقدر	وادي الحسا	جبس وانهيدريت
٦٠٠ ألف طن	جبال عجلون وجرش ووادي شعيب	حديد
غير مقدر	القميص وغور كبير وجرش	خزف حراريات
غير مقدر	العارضة ورأس النقب	رمال بيضاء
غير مقدر	غير معلن	عناصر مشعة
غير مقدر	غير معلن	فالسبار

٤٠٠ مليون طن	الرصيفة والحسا	فوسفات
غير وقدر	وادي الشلالة واللجون	قار وإسفلت
غير مقدر	القميص	كاولين
غير مقدر	وادي المروحة	كبريت
غير مقدر	الأزرق والبحر الميت	ملح
٢٥٥ ألف طن	وادي عربة	منجنيز
٢٠٠ مليون طن	وادي عربة	نحاس
غير مقدر	غير معلن	نيكل
غير مقدر	غير معلن	يورانيوم